محاضرة في النمو السياحي والتنميه السياحيه وابعادها ودراسةالعراق أنموذجا

..لطلبة الماجستير في العلوم السياحيه

استاذ الاقتصاد الساحي /الهام خضير شبّر /كلية العلوم السياحيه /الجامعة المستنصريه.. ٢٠١٥-٢٠١٦

قبل ان ندخل في توضيح النمو السياحي والتنميه السياحيه علينا ان نوضح اولا ماهو النمو الاقتصادي والتنميه الاقتصاديه.

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين رئيسين احدهما يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب ، ويستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي ولا يميز غالبا بين النمو والتنمية ، إما التيار الأخر فيمثله اقتصاديو العالم الثالث حيث تأثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ولاسيما تجربة أمريكا الجنوبية وبعض الدول الاسيوية ،إذ عجز النمو الاقتصادي في هذه البلاد عن رفع مستوى معيشة المواطنين وحل مشاكلهم وبذلك ينبغي التأكيد على التفرقة بين :

-النمو الاقتصادي-**economic growth**

والتنمية الاقتصادية **economic development**

- فالنمو الاقتصادي يعني وجود ناتج أو مخرجات أكثر وقد يتضمن مدخلات اكبر تؤدي إلى مخرجات اكبر ، وقد ينتج من كفاءة اكبر...وهو الزيادة الحقيقية في الناتج القومي ، وفي حصة الفرد منه ، خلال فترة زمنية محددة. وهناك ثلاثة أنواع من النمو: النمو التلقائي (spontaneous growth)، والنمو العابر(transient growth)، والنمو المخطط (planned growth)

**النمو التلقائي: ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي

**النمو العابر: يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة لا تلبث إن تزول، وبالتالي يزول معها النمو الذي أحدثته، وهو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات

**النمو المخطط: يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته. وترتبط فاعلية هذا النمط من النمو بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته

بينما التنمية الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الناتج ولكن أيضا أنواع مختلفة من الناتج عما أنتج من قبل ، وكذلك التغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتولد عنها الناتج. وكما تتجه التنمية الاقتصادية إلى ما هو ابعد من ذلك لتتضمن تغييرات في تركيب الناتج وفي الأحجام النسبية لإسهامات مختلف المدخلات للعملية الإنتاجية.

ويشير أغلب الاقتصاديون بأن التنمية هي "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة ،بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من عدد السكان (أي معدل الزيادة في نمو الدخل اكبر من معدل زيادة عدد السكان) بحيث يكون هناك تغير في هيكلية الاقتصاد في الدول .

كما عرفها تودارو ميشيل بأنها((عملية متعددة الأبعاد تشمل النمو كما عرفها الاقتصادي فضلا عن تغيرات ضرورية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتجاهات للإفراد والمؤسسات الوطنية ومحاولة القضاء على الفقر وتقليل البطالة وإعادة توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة))

اذن النمو الاقتصادي يتضمن مؤشرات كميه فقط ،بينما التنميه تتضمن مؤشرات كميه ونوعيه فهي عمليه مركبه تتضمن النمو كاحد عناصرها المهمه.وتتضمن تغييرات سياسيه و اقتصاديه واداريه واجتماعيه وثقافيه وحتى تكنولوجيه لتكون مؤثرة في المجتمع والاقتصاد بشكل شامل واكثر عداله

استراتيجيات التنمية وسنتناول أثنتين**:-

الاولى:- ستراتيجية التنمية عل أساس الاحلال محل الواردات أي سياسة التوجه الى الداخل والتي تهدف الى أشباع حاجات السوق المحلية في ظل درجة عالية من الحماية الكمركية (أنتاج السلع التي مستوردة حالياً) ولكن عجزت بعض البلدان التي أتبعت هذه الأستراتيجية أستكمال حلقات التصنيع وبقيت صناعتها مقتصرة على أنتاج المواد الأستهلاكية او نصف مصنعة مع أستمرار تبعيتها للخارج ولا سيما في مجال أستيراد منتجات الصناعات الكبيرة والثقيلة.

الثانية:ـ ستراتيجية التنمية على أساس تشجيع تنمية الصادرات:ـ

اي سياسة التوجه الى الخارج وتنوع الصادرات من خلال أنتاج السلع والخدمات ذات الميزة النسبية والتي تحقق ميزات تنافسية وتحقق وفورات خارجية من خلال الأستفادة من أستغلال أمكانياتها المادية والبشرية المتاحة وبتكاليف منخفضة محلياً، الا ان هذه السياسة أدت الى تفاقم مشكلات داخلية لهذه البلدان وأوقعتها أسيرة لعلاقتها والتبعية للخارج ولا سيما في الميدان التقني.ولكن نجد معظم الدول النامية قامت بتوظيف كلتا الأستراتيجيتين بدرجات متفاوته مع التركيز على احداهما في وقت معين وعلى الثانية في وقت آخر

ولذلك ظهرت أراء من خلال سياسة الأعتماد على الذات ، اي الأنطلاق في التنمية من أمكانات البلد ومصادره وميزاته لأن الأستفادة من المصادر والطاقات الموجودة ، حتى ولو لم تؤد الى التصنيع الشامل، تحقق وفورات كبيرة وتبني أقتصاداً أقل أعتماد على الخارج.والأعتماد على الذات لا يعني الأنغلاق أو الأنعزال عن العالم وأنما يعني حسن الأستفادة من الطاقات المتوافرة بغية الحصول على موقع أفضل في الموزاييك العالمي الذي يقوم أساساً على قانون الميزات النسبية، أي ان التصنيع ضروري لكل أقتصاد بشرط ان يرتبط بميزات البلد المتاحة كأن تكون أمكانات زراعية أو سياحية مثلاً وهي نقطة مهمة يجب ان تنطلق منها عند أختيار نمط التنمية الملائمة.

وتبرز سياسات آخرى تهتم بتحديد الأولويات التي يتم أستناداً أليها أختيار المشروعات الأستثمارية في أطار عملية التنمية بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الأستثمار وتوزيع هذا الأستثمار على مجالاته المختلفه وسنركز على سياستين:

الأولى:-سياسة النمو المتوازن: والتي نادى بها راجنار نركس(R.Norks) ويقترح ان يتم كسر (الحلقة المفرغة) للتخلف وتوجيه النمو أساساً نحو السوق الداخلية وذلك بتوظيف رؤوس الاموال في عدد كبير من القطاعات الأنتاجية (برنامج التنمية الضخمة والمتلاحقة وما يسمى بالدفعة الكبيرة)(Big push) وهذه السياسة لا تتوافق مع ظروف أغلب الدول النامية ذات المستوى المنخفض في الدخل ولا تتوفر معه محفزات الأستثمار الممثلة بالطلب ولأنها تركز على أنتاج سلع أستهلاكية على حساب أقامة الصناعات الأنتاجية يؤدي الى تثبيت حالة أزدواجية الأقتصاد

أما الثانية:ـ سياسة النمو غير المتوازن :والتي نادى بها هيرشمان (Hirishmen) وقبله فرانسوا بييروا وترتكز على أهم المشروعات التي تتميز بتفوقها على غيرها في تحفيز النمو للمشروعات الأستثماريةالأخرى ويعتمد على مبدأ الوفورات الخارجية كونه يؤكد على فكرة الترابط بين المشروعات الأستثمارية من خلال أثار الدفع الى الامام وآثار الدفع الى الخلف ويطلق على هذه المشروعات الاستثمارية بـ (القائدة) كونها تقود عملية النمو ويرى هيرشمان ان أفضل وسيلة لتحقيق النمو الأقتصادي هي توليد أختلال متعمد في الأقتصاد ويشير الى ان البلدان المتقدمة أنطلقت بداية من بعض الأنشطة والقطاعات التي حفزت أنشطة وقطاعات آخرى، وهناك أعتراضات على هذه السياسة كون أغلب الدول النامية تواجه عوائق في الأستثمار والأستيراد من الخارج وصعوبة في عملية أتخاذ القرار الأستثماري وتحديد المشاريع القائدة بسبب النقص في القدرات والكفاءات التي تتصل بتوفير المعلومات وأتخاذ القرار.

ويرى أغلب الكتاب والباحثين في أقتصاديات السياحة ان سياسة النمو غير المتوازن هي المناسبة لتطبيقها في الدول ذات الأمكانيات السياحية المتميزة ليكون القطاع السياحي احد القطاعات الرائدة والقائدة لعملية النمو الاقتصادي في تلك الدول ما دامت تساهم في تحقيق زيادة في الناتج القومي الاجمالي والدخل القومي وتوليد فرص عمل وحل مشكلة البطالة وتساهم في الحصول على العملات الاجنبية لتمويل المشاريع الاستثماريه في القطاع السياحي ذات الاولوية والاهمية لتحفير باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى على النمو وكذالك مساهمتها في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين اقاليم البلاداضافة الى اثارها الاجتماعية والثقافية والبيئة الاخرى

مفهوم التنمية السياحية وابعادها :

١-مفهوم التنمية السياحية : للتنمية السياحية مفاهيم متعددة تعكس وجهة نظر والزاوية التي يعتقدها المفكرون والباحثون في المجال السياحي سنذكر بعض الاراء في مفهوم التنمية السياحية.

عرفها عبد الوهاب " بأنها عملية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما".وهنا يؤكد عبد الوهاب على أهمية التخطيط كأسلوب امثل للوصول إلى التنمية السياحية .

- وعند عبد الرحمن هي (عملية التكامل الطبيعي والوظيفي يبين عدد من العناصر الطبيعية الموجودة في المنطقة والمرافق العامة التي يتحتم وجودها كأساس لأقامة الاستثمارات السياحية وكذلك مجموعة الانشطة التنظيمية لمقابلة احتياجات السيائحين)

-ويعرف ماكنتوش التنمية السياحية بأنها (جزء من خطة تنموية شاملة عادة ما تكون مشتركة بين القطاعين العام والخاص ، فكل منهما يشترك في أجزاء معينة من المشروع فالحكومة توفر عادة خدمات البنية التحتية مثل الماء والنقل ، والقطاع الخاص يوفر البنية الفوقية مثل المطاعم والفنادق ومرافق الترفيه ومناطق التسوق وغيرها) .

و من المهم ان تكون التنمية السياحية جزء لا يتجزء من التنمية الوطنية الشاملة و يجب ان تتضمن نفس مقوماتها من أجل تحقيق اهدافها المرسومة.اي ان اهداف التنميه السياحيه الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والبيئيه تصب في اهداف التنميه الشامله.

- ولذلك عرفت الهام شبّرالتنمية السياحية هي (قيام الدول ذات الامكانيات السياحية بدفع المتغيرات السياحية لديها بأتجاه النمو بمعدلات أعلى من اجل تحقيق اهداف التنمنية الوطنية الشاملة.

٢-أبعاد التنمية السياحية:وللتنمية السياحية في الدول النامية ابعاد رئيسية وهي:.

ا- احداث تغيير بنائي في هيكل القطاع السياحي وما يتبع ذلك من تغيير في شكل ونوع المنتج السياحي لمسايرة الركب العالمي في الطلب السياحي.

ب-تحقيق معدلات نمو سريعة وعالية كل سنة تفوق معدلات النمو التي يمكن ان تتحقق في ظل الظروف العادية ، بحيث تتمكن البلاد من خلال فترة محددة من تحسين المركز النسبي للقطاع السياحي او تعديل نصيبها من حركة السياحة العالمية.

ج-استراتيجية واقعية تنبثق من الاوضاع الاقتصادية السائدة وكذلك من الاهداف المطلوب تحقيقها. وهناك عدة عوامل تحدد وضع هكذا استراتيجية مثل (توفير الخبرة الفنية خاصة" لطبقة المديرين والمنظمين والفنيين ولواضعي الخطط وتنفيذها وادارة المشروعات السياحية، وكذلك دراسة طبيعة الاسواق الحالية والمحتملهومشروعات التمويل ومدى مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الحكومي ، وتوفر المناخ الاقتصادي والاجتماعي والمستوى الثقافي

هنا يجب ان نفرق بين النمو السياحي والتنمية السياحية.

.فالنمو السياحي:- هو هدف يتحقق طبيعياً تبعاً لتدفق العناصر الأنتاجية من رأس مال في شكل مؤسسات سياحية أو موارد بشرية أو طبيعية، وكذلك تبعاً لزيادة أنتاجية هذه العناصر، أما التنمية السياحية فلا بد من تدخلاً أيجابياً من جانب الهيئات الرسمية المسؤله لأعطاء الأهمية لهذا القطاع من حيث معدلات الاستثمار، الموارد البشرية، دفع عملية التقدم التقني، أجراء تعديلات هيكلية في القطاع نفسه..الخ).

أذن التنمية السياحية تعمل على دفع المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي، أي التنمية السياحية في هذه الحالة نمواً أرادياً مدفوعاً، وهنا يتدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع .

أذن تلقائية النشاط السياحي في الدول النامية ومنها (العراق) وفي ظروفه الحالية لا تعمل على دفع عجلة النمو السياحي ما لم يلجأ الى التخطيط السياحي حيث يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية.

ويعرف الروبي التخطيط السياحي بأنه (رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من اجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية)

ومن أهم عوامل نجاح التخطيط للتنمية السياحية:-

١- ان تكون خطة التنمية السياحية جزء لا يتجزء من الخطة القومية الشاملة الوطنية.

٢- يجب ان تحقق التوازن بين القطاعات الأقتصادية المختلفة.

٣- يتم أعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الأستراتيجية للتنمية الوطنية.

٤- على ان تكون هذه الصناعة جزءاً من القطاعات الأنتاج في الهيكل الأقتصادي للدولة.

٥- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب حجم التدفق السياحي.

٦- يجب ان يتم تحديد دور كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية.

٧- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الأقتصادي العام أو تحديد علاقة ذلك بالمحافظة على البيئة

.** الفجوة بين العوائد الأقتصادية والأجتماعية النظرية للتخطيط السياحي وبين النتائج العملية تم تناولها(د. تودارو ميشيل) بشكل عام لتحديد أسباب فشل الخطة في الدول النامية واهمها:

١ـ القصور في الخطط وتنفيذها والبعض منها لن ينفذ أطلاقاً.

٢ـ المعلومات غير كافية ولايعتمد عليها.

٣ـ عدم التوقع للأضطراب والتقلب الاقتصادي الداخلي والخارجي.

٤ـ الضعف المؤسسي وأنفصال هيئات التخطيط عن وحدات أتخاذ القرار، ولايوجد حوار مستمر بين المخططين والأداريين والأقتصاديين، عدم كفاءة الموظفين الحكوميين والبيروقراطية... ناهيك عن وجود أهداف خاصة للقادة السياسين والفساد الاداري والرغبات المتعارضة لأكثر من جهه متخصصه او غير متخصصه.

٥ـ عدم وجود الارادة السياسية (لأنه التزام القادة السياسين لعملية التنمية تعتبر شرطاً ضرورياً للقيام بالأصلاح وبدونه يصبح الأمل مستحيلاً .

وهذه الاسباب جميعها او بعض منها ان وجدت فهي تسبب مشاكل ومعوقات امام تحقيق اهداف التنميه السياحيه المطلوبه مثل:

١-مشاكل في التخطيط والتنفيذ(تاتي من عدم تبني استراتيجيه واقعيه للتنميه السياحيه في بعض البلدان)

٢-وضعف كبير في القدرة التنافسيه على التسويق للموارد السياحيه

٣-وقصور نظم المعلومات واهمال دور المعلومات والاحصاءات في مواكبه التغيرات الحاصله في السوق السياحيه محليا ودوليا .

٤-واهمال دور القطاع الخاص كمشارك ومنافس في مشاريع التنميه .

٥-اضافه الى عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي

٦-ضعف البنيه التحتيه الاساسيه

-٧ضعف الوعي المجتمعي السياحي والثقافي-

٨- وسوء توجيه وتوزيع الاستثمارات السياحيه بين اقاليم البلاد.

٩-ضعف التنسيق بين الجهات المعنيه بالتنميه والاستثمار السياحي.

١٠- والنقص في الخبرات الكفوءة مما يؤدي الى سوء ادارة التنميه السياحيه وبالتالي يؤثر سلبا على عمليه صنع واتخاذ القرار المناسب

السؤال المطروح هنا هل يمكن للسياحه ان تختار كستراتيجيه لدعم للنمو الاقتصادي في العراق ؟
للاجابه على هذا السؤال علينا اولا ان نتعرف على السمات التنمويه للاقتصاد العراقي:-

المحور الأول:- السمات التنموية للعراق والممتدة لأكثر من أربعين عاماً أضفى على العملية التنموية جملة سمات أهمها:
١- الأيرادات النفطية المصدر الوحيد والأساس لتمويل عملية التنمية في العراق مما أضعف دور وأهمية مصادر التمويل الآخرى وخاصة الضرائب وسبب ذلك يعود الى عجز السياسات التنموية القطاعات عن توليد فائض أقتصادي يساهم بشكل فاعل في عملية التمويل.
٢- المركزية أسلوب في أدارة الأقتصاد العراقي جعل القطاع العام هو القائد لعملية التنمية ويرافقه تهميش دور القطاع الخاص.

٣ـ التراكم الرأسمالي عملية تحققت وفقاً لأسلوب تراكم التحويلات النفطية الى القطاعات الأقتصادية على شكل موجودات ثابته وأستمر الحال على ذلك دون تعزيز لتراكم رأس المال من خلال التقدم التكنولوجي والأرتقاء بمعدلات الأنتاجية مما أفرغ معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الأجمالي والتراكم الرأسمالي من محتواها الحقيقي وجعلها غير معبرة عن تنمية حقيقة ومستدامة لذلك كانت عرضة للأنهيار لأي أزمة أقتصادية أو غير أقتصادية.

٤ـ غياب القاعدة الفكرية والعملية للتنمية البشرية المستدامة عند توزيع الدخل مابين الأستثمار والأستهلاك مما جعل العملية التنمويه بعيدة عن مقاييس التنمية المستدامة لتحسين نوعية الحياة.

٥ـ أنفصام وعدم أتساق وتتاغم صفات ميزت فروع السياسة الأقتصادية عند التطبيق وتحديداً السياسيتين المالية والنقدية، مما فاقم من حدة الأزمات التي تعرض لها الأقتصاد العراقي كالبطالة والتضخم وتفشي ظاهرة الفساد الأداري..

مما تقدم من السمات التنمويه للأقتصاد العراقي والتي أثرت سلبياً على دور ومساهمة القطاعات الأقتصادية في العملية التنموية منها أيضاً القطاع السياحي الذي أصلاً لم يأخذ الأهتمام الكافي بل التجاهل بأهميته الأقتصادية والأجتماعية في الخطط التنموية الوطنية السابقة ولحد الآن لأنها لم تتناسب مع أمكانيات العراق السياحية االفريدة من نوعها في العالم والتي لو تم أستغلالها بالشكل الامثل والكفوء لرفع من قدرة العراق التنافسية على مستوى التجارة الدولية وزاد من حصته في السوق السياحي العالمي وسيكون له الأثر الأيجابي الملموس على المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية خلال المراحل المختلفة للتنمية في البلاد

المحور الثاني :- العلاقة بين أهداف التنمية السياحية والأهداف الأستراتيجية للخطة التنمية الوطنية الشاملة.

علينا اولا ان نوضح الاهداف الاستراتيجيه للخطه الوطنيه(٢٠١٠-٢٠١٤)

١- العمل على زيادة الناتج المحلي الأجمالي بنسبة ٣٨,٩% كمعدل نمو سنوي خلال الخطة.

٢- العمل على تنويع الأقتصاد والذي يعتمد بشكل كبير للغاية على ايرادات النفط الى أقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة مساهمات القطاعات الآخرى في الناتج المحلي الأجمالي وبخاصه القطاعات
الانتاجيه(الزراعه،الصناعة،السياحة..ألخ) وبمشاركة متنامية للقطاع الخاص .

٣-العمل على تحسين زيادة مستوى الانتاجية وتطوير مستوى المنافسة في قطاعات الاقتصاد كافة ،بالذات الانشطة ذات الميزة التنافسية وعلى امتداد مناطق المحافظات في العراق كافة وذلك من اجل ضمان وتاكيد اقتصاداً متعافيا بشكل مستمر للعراق.

٤- العمل على تحقيق زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص ما بين السكان من الشباب والنساء وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في التشغيل وبما يؤمن تخفيض معدلات البطالة العالية التي يشهدها العراق حاليا ١٥% بما في ذلك البطالة الموسمية والمقنعة وما يرتبط بالبطالة من مشاكل اجتماعية ويتوقع توليد بين (٣-٤,٥) مليون فرصة عمل نتيجة تنفيذ الخطة.

٥- زيادة وتحسين كمية ونوعية المياه المجهزة للاستهلاك البشري على الامدين المتوسط والطويل ومضاعفة نسبة التغطية لمشاريع الصرف الصحي مكانياً لتشمل المحافظات كافة.

٦-العمل على تحفيف الفقر الواسع الانتشار حاليا في العراق، وذلك من خلال العمل على توليد فرص عمل ودخل مستدامين وتامين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء وكذلك تامين التاهيل والتدريب في مجالات العمل الجديدة وخاصه فئات المجتمع الاكثر تعرض للمخاطر مثل(اليتامى والارامل وذوي الاحتياجات الخاصة) ويتوقع ان تخفض نسبة الفقر بنسبة ٣% خلال تنفيذ

٧- العمل على تحقيق تنمية مكانية ومترابطة التي تضمن التفعيل او الاستثمار المنتج للموارد وتخصيصات الاستثمار المتوازن جغرافيا والسعي نحو تقليل الفروقات والحواجز والازدواجية على المستوى الاقليمي للمناطق وتهدف الخطة الى تحقيق توزيع متوازن للبنى التحتية الاساسية .

٨- ان التنمية الريفية في العراق تواجه تحديات كبيرة بسبب الاداءللقطاع الزراعي، فالخطة تسعى التقليل الفروقات ما بين المناطق الحضرية والريفية من ناحية توفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية ومجالات التوظيف الجديدة

٩- زيادة الوعي والقبول بمبادى التنمية المستدامة ومبادى جودة نوعية الحياة ومتطلبات ذلك على مستوى قطاعات الاقتصاد كافة،

١٠-تعزيز دور الحكومات المحلية في تنمية محافظاتها وبناء قدراتها اللازمة مع التنسيق والتكامل مع المحافظات المجاورة بهدف استغلال الميزات النسبية فيها.

ولتحقيق هذه الاهداف يتطلب تامين الاستثمارات المطلوبة بحوالي (٢١٨) ترليون دينار عراقي اي ما يعادل (١٨٦) مليار دولار خلال السنوات الخمس ٢٠١٠-٢٠١٤ومساهمة القطاعين الحكومي والخاص في تمويلها (٥٣.٧% و

نسبة التخصصات الأستثمارية للخطة حسب الأولوية للخطه الوطنيه (٢٠١٠-٢٠١٤)

القطاع	نسبة التخصصات
القطاع الزراعي	%٩,٥
القطاع الصناعي	%٣٠
النفط	%١٥
الكهرباء	%١٠
الصناعات التحويلية	%٥
قطاع النقل والأتصالات	%٩
قطاع المباني والخدمات	%١٧
قطاع التربية والتعليم	%٥
تنمية الأقاليم	%١٢,٥
أقليم كردستان	%١٧
المجموع	%١٠٠

.ولكن يمكن القول ان الاولويات للتخصيصات الاستثمارية كلها تدخل في اطار التصنيع السياحي لان تنمية السياحة العراقية تحتاج الى مستلزمات زراعية وصناعية محلية والى قطاع الكهرباء ونقل واتصالات ومباني وخدمات اخرى من اجل تنمية الاقاليم وكلها تغذي وتلبي احتياجات الانتاج السياحي من السلع والخدمات التي تعمل على إنتاجها كافة الفروع والانشطة المكونة للقطاع السياحي في العراق.

نلاحظ ان الاهداف الاستراتجية للخطة الوطنية للتنمية الشاملة ٢٠١٠-٢٠١٤ جاءت لمعالجة او تحفيف بعض المشاكل في اطار التحديات المختلفة التي تواجه الاقتصاد والمجتمع العراقي منها تحديات اقتصادية واجتماعية و بيئية واخرى خاصه بالتنمية المكانية والتنمية الريفيةوالتي جميعها تعرقل من درجه الارتقاء بنسب انجاز اهداف التنمية الوطنية في البلاد.

الاجابة على السؤال التالي: كيف تساهم التنمية السياحية بتحقيق الاهداف الاستراتجية لخطة التنمية الوطنية الشاملة وتدعم باتجاه وضع بعض الحلول والمعالجات للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة التي تواجه الاقتصاد والمجتمع العراقي في المرحلة الراهنة والقادمة؟ هنا نؤكد على ان صناعة السياحة من اهم النشاطات الاقتصادية في العالم المعاصر،كما تعد اهم مصادر الدخل القومي وتمثل احد روافد زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل المباشرة والغير المباشرة وحل مشكلة البطالة ويمكن اعتبار ان كل واحد من مجموع ثمانية اعمال في العالم ناتج عن السياحة والسفر بصورة مباشرة وغير مباشرة والتي من ضمنها الاعمال الصغيرة في المناطق الريفية التي تعني بالصناعات الشعبية والتقليدية (التقرير السنوي لمنظمه السياحه العالميه ٢٠٠١)

لذلك فان تبني استرتجية وطنية للتنمية السياحية في العراق يساهم في تحقيق الاهداف الاستراتجية للتنمية الوطنية المذكورة من خلال الفقرات التالية:

١ـ المساهمة في توليد الناتج المحلي الاجمالي خاصة اذا كانت نظرة الدولة للسياحة كونها قطاعا اقتصاديا وانتاجيا يخلق القيمة المضافة في ظل التغيرات السريعة في الاقتصاد والمجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ حيث اكدت الدراسات العلمية التي تمتد من ١٩٧٥ـ٢٠٠٧ ان متوسط نسبة مساهمة الدخل السياحي (القيمة المضافة) من الدخل القومي بلغت ٠.٥٣% وهي نسبه ضعيفه جدا لاتتناسب مع امكانات العراق السياحيه فالمطلوب العمل على زيادة مساهمته في الدخل القومي

٢ـ العمل على تنوع مصادر الدخل القومي وتنوع صادراته(وان العراق يعتمد على الصادرات النفطية٩٣% من الاجمالي) زيادة وقدرة العراق التنافسية من خلال دعم قطاع السياحه وجعله قطاع فاعلا ومؤثر في الحياة الاقتصادية من.والترويج لخلق انماط سياحيه جديدة واستغلال الميزات النسبيه لكل محافظه.

٣- توفر فرص الاستثمار السياحي في تنمية وتطوير مناطق سياحية ذات امكانيات غير مستغلة (طبيعية ، تاريخية ، وتراثية، وموروثات شعبية ...الخ) وتمد التنمية الى مناطق نائية او ريفية مهملة رغم امكاناتها السياحية والتي تساعد في توفر الخدمات الاساسية والأجتماعية .

٤- أبراز دور القطاع الخاص ضمن الأهداف الأستراتيجية للتنمية السياحية وأدارتها على ان يكون مؤثراً وفاعلاً في الحياة الأقتصادية والأجتماعية في العراق وان يكون شريكاً منتجاً وقائداً في بعض المشاريع التي يكون قادراً على أدارتها وتشغيلها وبكفاءة أقتصادية (كالفنادق والمدن السياحية وشركات السفروالسياحة وفي النقل والمطاعم وأماكن التسلية .

٥- من أهداف التنمية السياحية الأساسية هي التنمية البشرية المستدامة وبالتالي فالتنمية السياحية ترتبط أرتباطاً وثيقاً في تحسين نوعية الحياة في الأقليم او المنطقة ذات الخيرات السياحية والتي عانت من الازمات التي مر بهاالعراق.

٦-يقلل المكون الأستيرادي للسياحه من خلال تلبيه احتياجاته من القطاعات الاقتصاديه الاخرى (الزراعه و الصناعه والاسكان والنقل والماليه)وبالتالي يدعم ميزان المدفوعات العراقي لصالح صافي النقد الأجنبي نتيجه تصدير المنتوج السياحي للأسواق المجاورة أو العالمية.

٧ ـ مساهمة التنمية السياحية في العراق في تحقيق البعد البيئي للتنمية الوطنية الشاملة من خلال زيادة الوعي السياحي لدى السائحين وللسكان المحليين في المناطق او الأقاليم ذات الجذب السياحي عن طريق وسائل أعلام مقنعة ومؤثرة تعمل على نشر الثقافة والوعي السياحي

٨-اضافة الى قدرة السياحة الكبيرة في تمويل ميزانية الحكومة وتشكل وعاء دسماً للضريبة في العراق حيث بلغ متوسط دور السياحة في الضرائب العراقية 8.65% للفترة من ١٩٨٥-١٩٩٥ وهي تعتبر مساهمة كبيرة مقارنة بنسبة مساهمة السياحة من الدخل القومي العراقي بسبب التجاهل لدور القطاع السياحي كقطاع اقتصادي مهم طيلة الفترة الماضيه.

المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع السياحي العراقي:-

يعاني القطاع السياحي العراقي من مشاكل وتحديات ولفترة زمنية طويله تسبق (٢٠٠٣) وما بعدها تعرقل عملية الأنطلاق نحو بناء قطاع سياحي أنتاجي فعال ومؤثر في الحياة الأقتصادية والأجتماعية في العراق ومن أهم هذه التحديات هي:

١ـ محدودية الموارد المالية الموجهه للنشاط من الدولة وهذه المشكلة تظهر من خلال الأنخفاض الحاد في التخصصات السياحية السنوية وضالتها بالنسبة للتخصصات للموازنه الأستثمارية العامة فضلاً عن حالة تذبذبها فعلى سبيل المثال لم تبلغ المتوسط السنوي لتلك الحصة النسبية سوى ٠,٨٩% خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٠ وبحدود ٠,٠٥٨% خلال ١٩٩١ـ١٩٩٦ مؤشرة بذلك نسبة للتغير بلغت بحدود (٩٣,٤٨٠%) للمدتين أعلاه.

٢ـ ضعف وتخلف الخدمات التكميلية المساعدة من بنى تحتية (مطارات،طرق وسسائط نقل سريعة، فنادق وخدمات الترفيهية المرافقة وخاصة في مناطق الجذب السياحي كالمواقع الأثرية والدينية والمصايف أضافة الى تخلف الخدمات المصرفية بالمقاييس الدوليه

٣-تخلف الأدارة السياحية وعدم سلاسة أجراءات منح سمة الدخول وأستقبال السياح في المراكز الحدودية.
٤- تدني الوعي السياحي في البلد وأنعدام أساليب الترويج والتسويق السياحي.
٥-ضعف التخطيط للسياسات التعليمية والتدريبية في المؤسسات - المسؤولة عن تحديد العرض والطلب للقوى العاملة السياحية وإضافة إلى هجرة الكوادر السياحية المهنية المتدربة وقلة المراكز المهنية لتدريب كوادر بديلة.
٦-غياب وجود شركات أستثمارية خاصة أو مساهمة في المجال السياحي والثقافي وأقتصارها على مستثمرين أشخاص بإمكانات لاتناسب مع المتطلبات الاستثمارية الكبيرة للنشاط السياحي

٧- تعرض العديد من المواقع الآثارية والتراثية والثقافيه الى التدميرفي عام (٢٠٠٣) وفقدان نسبة مهمة من الارث والتراث العراقي والبطء او احيانا عدم الاهتمام بأعادة تاهيل وأعمار لمعظم هذه المواقع وضعف حمايتها لحد الآن.

٨- تعدد الجهات المسؤول عن نشاط السياحة والثقافة والآثار فهناك ضعف في التنسيق وتداخل في المسؤليات والصلاحيات .

٩- عدم وجود ستراتيجية طويلة الأمد محددة المعالم لتطوير النشاط السياحي والتراثي والثقافي .

١٠- ضعف قاعدة البيانات عن النشاط السياحي والتراثي والثقافي بسبب الأفتقار الى نظام جيد للمعلومات والأحصاء السياحي.

١١- عدم ابراز القطاع الخاص كمشارك ومنافس فاعل في ادارة وتخطيط التنميه السياحيه في العراق

١٢ـ تناست القيادة السياحية العراقية من وضع خطة لأدارة الأزمات بالرغم من كثرة الأزمات التي تعرض لها القطاع السياحي العراقي ولمدة اكثر من ثلاث عقود ولحد الآن وأفتقدت الى التعامل الجيد مع هذه الأزمات وبالتالي سوء القرارات الأدارية لحل بعض مشاكل العمل السياحي خلقت أزمات أخرى أدت الى أنهيار كافة المؤسسات السياحية العراقية. المصدر (الهام خضير شبّر (٢٠١٤)،التصنيع السياحي واستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة عامل دعم للنمو الاقتصادي في العراق – مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديه الجامعه-)

واخيرا نلاحظ ان الخطه الوطنيه لا تتضمن مناقشة مؤشرات النمو السياحي للفترات السابقة والحالية ولا حتى التخطيط لسبل رفع هذه المؤشرات و تحديد معدلات نمو مستقبليه وحتى على المستوى القطاع المشرف على السياحة العراقية حيث وضع خططاً سنوية وذو أهداف قصيرة الأجل وكفاءة تحقيقها متدنيه في ظل رؤية ضبابية وغير